دور المرأة الليبية في التنمية المستدامة

د. لطفية فتح الله مصباح العريفي
كلية الآداب– جامعة غريان

د. مصطفى محمد امحمد البكوش
كلية التربية – جامعة الزنتان

الملخص:

تتناول هذه الورقة دور المرأة وأهمية إدماجها في عملية التنمية المستدامة في ليبيا، من خلال إبراز أهم الأبعاد التنموية والمتمثلة في الحالة التعليمية ومساهمة المرأة في سوق العمل ،كما تستعرض أهم الصعاب والعقبات أمام تلك المشاركة ، وكيفية مواجهة تلك العوائق ،واعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لتبيان واقع الظاهرة ،والتركيز على جوانبها المختلفة وتحقيق أهداف الدراسة .

وخلصت الدراسة إلى انه على الرغم مما حققته المرأة الليبية من إنجازات في كافة المجالات والقطاعات ،وما وصلت إليه من مستويات تعليمية فتحت أمامها مجالات متنوعة من العمل ،إلا أن هناك تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية تكبل المرأة وتعيق تقدمها ومشاركتها في التنمية أسوة بالرجل.

المقدمة:

تحتل قضايا النساء أهمية بارزة في الرؤى النظرية للفكر التنموي بشكل عام ،كما ويشكل إدماجهن في التنمية المستدامة في المجتمع محور اهتمام العديد من المؤتمرات واللقاءات العلمية ،ذلك أن نجاح أي عملية تنموية وتحقيق استدامتها يعد أمراً مرهوناً بمشاركة العنصر البشري من الجنسين فيها ، ولا يجوز تهميش أو إقصاء النساء ،لأنهن يمثلن نصف المجتمع وعنصراً فعالاً وقوياً في الإنتاج والخدمات.

وعليه فقد شددت المنظمات الدولية كالأمم المتحدة على ضرورة مشاركة المرأة في عمليات التنمية ، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف المجالات من أجل التوصل إلى استدامة العملية التنموية.، كما سعت مختلف الدول إلى إبراز أهمية دور المرأة في هذا المضمار وتحديد عوائق المشاركة في محاولة للنهوض بمستوى هذا الإسهام.

والمرأة في ليبيا شأنها شأن النساء في أغلب الدول ، تكبلها جملة من العوائق وتواجه العديد من التحديات التي تتنوع مابين سياسية واجتماعية وذاتية واقتصادية ، تحد من إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة ، بل وتتطلب درجة عالية من الاهتمام والتركيز لتعطيل وإزاحة هذه الحواجز ، كي يتسنى لها تجاوزها والقيام بدورها بكل إتقان وفاعلية في المجتمع.

وتتضمن هذه الدراسة جانبين الأول ويتمثل في الإطار المنهجي للدراسة ويحتوي على:

*تحديد موضوع الدراسة.

*أهمية الدراسة.

*أهداف الدراسة.

*تساؤلات الدراسة.

*الإجراءات المنهجية.

أما الجانب الثاني ويتمثل في الإطار النظري ويحتوي على الآتي:

*التنمية المستدامة...دلالات المفهوم.

* أهداف التنمية المستدامة.

*الواقع التعليمي للمرأة.

*مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

*العوائق التي تحد من مساهمة المرأة في التنمية المستدامة.

تحديد موضوع الدراسة:

سعت ليبيا بوصفها إحدى الدول النامية إلى إحداث تنمية شاملة في كل الجوانب، وتطبيق أبعاد التنمية المستدامة قدر الإمكان، حيث تم توظيف مردودات النفط لاعتماد استراتيجيات تنموية ووضع خطط تنموية، بغية إحداث نقلة نوعية في حياة الليبيين وتوفير فرص عمل مجزية، ورفع المستوى المعيشي لهم،

يتمثل موضع الدراسة في إبراز دور المرأة الليبية في التنمية المستدامة من خلال استعراض الواقع التعليمي للمرأة في ليبيا، ومدى تطور الحالة التعليمية، وتوضيح أهم العقبات والتحديات التي تعوق مساهمتها، خروجاً بتوصيات من شأنها تفعيل دور المرأة في التنمية المستدامة.

أهميـــة الدراســة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في الآتي:

- تعد المرأة عنصراً فعالاً في المجتمع وشريك للرجل في عملية التنمية المستدامة.
- تسهم نتائج هذه الدراسة في طرح سياسة اجتماعية لتفعيل مساهمة المرأة في التنمية المستدامة.
- من الممكن أن تكون الدراسة موجهاً بحثياً للمهتمين بقضايا المرأة وصناع القرار للعمل على تذليل الصعوبات أمام المساهمة المثلى للمرأة في تنمية المجتمع.

أهــداف الدراســـة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- التعرف على الوضع التعليمي للمرأة في ليبيا.
- التعرف على مدى مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي.
- معرفة العقبات والتحديات التي تعترض إسهام المرأة الليبية في التنمية المستدامة.

تســاؤلات الدراسة:

- ما واقع تعليم المرأة في ليبيا ؟.
- ما مدى مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي ؟.
- ما العقبات والتحديات التي تعترض إسهام المرأة الليبية في التنمية المستدامة؟

الإجراءات المنهجية:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يسعى إلى المعرفة وتقديم صورة واضحة المعالم عن دور المرأة الليبية في عملية التنمية المستدامة ، وذلك من خلال عرض واقع التعليمي للمرأة وإسهامها في النشاط الاقتصادي، ووصف التحديات التي تضعف من مشاركتها في عملية التنمية المستدامة، واستخلاص حلول ومقترحات لتفعيل ذلك الإسهام.

مفاهيم الدراسة:

التنمية المستدامة.. دلالات المفهوم.

يحظى مفهوم التنمية المستدامة باهتمامات كبيرة من قبل المدارس الفكرية والعلمية والمهتمين بمجال التنمية، وعلماء الاجتماع والإحصاء والسياسة، بل وبعد من أكثر المفاهيم شيوعاً واستخداماً في الأدب التنموي المعاصر، حيث ساد هذا المفهوم في بادئ الأمر في العمل البيئي ولكم مع مرور الوقت تطور تطوراً مرحلياً متواصلاً نتيجة لتطور الفكر الإنساني تجاه الاهتمام بالتنمية، ليصبح أكثر اتساعاً، وشمل إلى جانب التطور الاقتصادي التطور الاجتماعي، وتحقيق الرقى ورغد العيش للإنسان واستدامة الموارد الطبيعية كما ونوعاً.

وتتضمن الأبيات التنموية إسهامات عدة لتوضيح وشرح مدلول هذا المفهوم، وإيجاد إطار عام لتحديده، حيث سماها العض بالتنمية المتواصلة، في حين وصفها آخرون بالاستمرارية، وإجمالاً فإن التنمية المستدامة نابعة من التنمية بشكل عام، وتعتبر نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد وتتعامل مع النشاطات الاجتماعية والاقتصادية التي ترمى إلى النمو من جهة، ورفع إجراءات المحافظة على الثروة البيئية من جهة أخرى.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها "تنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والتكنولوجية، بما يخدم حاجات الإنسان وتطلعاته والعيش الكريم، وبما يحفظ حقوقه مع توفير احتياجات الجيل الحاضر، وفق أطر وأنظمة وتشريعات حقيقية دون الجور والإخلال باحتياجات الجيل القادم [1]، وتعرف في مجال آخر، بأنها العملية التي تهدف إلى توسيع فرص المواطنين في العيش بصورة كريمة وعادلة و توسيع خياراتهم بشكل موضوعي مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة من الخيارات[2]، ويعرفها على ليله بأنها " نموذج التنمية الذي يستطيع من خلاله أفراد المجتمع تنمية أنفسهم ومؤسساتهم بالطريقة التي تجعلهم قادرين على تعبئة مواردهم لإحداث تحسين مستمر لنوعية الحياة التي يعيشونها بمختلف جوانبها، أي تنمية اجتماعية اقتصادية سياسية ثقافية بيئية تعتمد على عوامل اجتماعية مؤسسية[3]، وعرفت في مقام آخر بأنها "تحسين ظروف المواطنين وتغيير مستوى معيشتهم عن طريق تحسين دخلهم والرفع من شروط الرعاية الصحية، وتقديم أحسن منتج

في مجال التربية والتعليم عبر تكثيف برامج العمل ذات الطابع البشري والإنساني والأهلي، وإعداد مشاريع تنموية واستثمارات من أجل خدمة هؤلاء المواطنين والأجيال اللاحقة ضمن ما يسمى بالتنمية الطويلة الأمد[4]، فالاستدامة تقضي عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، سواء باستنزاف الموارد الطبيعية، أم بتلويث البيئة، أو عدم الاهتمام بتنمية الموارد البشرية بشكل يخلف ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر، أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة[5]. ومن كل ما سبق نستخلص أن التنمية المستدامة تهدف إلى إشباع وتلبية الاحتياجات والرغبات الإنسانية الحالية، وتحسين حياة الأفراد، بشكل مستمر ومتواصل، والاستغلال العقلاني للثروات والموارد الطبيعية دون الإضرار بالبيئة، لضمان حصول الأجيال القادمة على حقوقها، وبمعني آخر فإن التنمية المستدامة هي تحقيق مزيد من الرقى ورغد العيش للإنسان تحت الضغط الذي تفرضه ضرورة استدامة الموارد الطبيعية من الناحية الكمية والنوعية.

أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي[6]:

1- تسعى التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية إلى تحسين نوعية حياة الأفراد في المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والروحية، من خلال التركيز على جوانب النمو النوعية وبصورة عادلة ومقبولة.

2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة، وتشجيع على المشاركة الفاعلة في خلف الحلول المناسبة لها ومشاركتهم في المشاريع التنموية المختلفة.

3- تستوعب التنمية المستدامة العلاقة بين البيئة ونشاطات السكان، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتكون دائماً علاقة تكامل وانسجام.

4- تحول التنمية المستدامة دون استنزاف أو تدمير الموارد الطبيعية، وتعمل على توظيفها بشكل عقلاني رشيد.

5- توعية السكان بأهمية التكنولوجيا لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح منه في تحسين نوعية حياة الأفراد و المجتمع، دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث مخاطر وتأثيرات غير مرغوب فيها على البيئة قدر الإمكان.

6- أهداف تغيير مناسب ومستمر في حاجات المجتمع وأولوياته بطريقة تلاءم إمكانيات، وتسيطر على المشكلات البيئية، وتضع الحلول المناسبة لتلك المشكلات.

واقع تعليم المرأة في ليبيا:

يعتبر التعليم مؤشراً رئيساً على وضع المرأة فيما يتعلق بمتطلبات عملية التنمية المستدامة ،حيث يسهم في تغيير أوضاعها بشكل عام ، و يضمن لها مستقبلاً أفضل ،بل و يتوقف إسهامها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مدى ما تحصلت عليه من تعليم وتثقيف وتأهيل، كما يزيد من قدرتها على العمل والإبداع ويجعلها أكثر إنتاجية وأكثر وعياً بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسة و يوسع من مداركها الثقافية في بناء جيل متعلم ومتطور، وتوفير رعاية وعناية أفضل لأبنائها والاهتمام بصحتهم[7].

ولا تختلف بداية تعليم المرأة في المجتمع الليبي عن باقي المجتمعات العربية ، حيث تأخر التحاق الإناث بالتعليم مقارنة بالذكور، وافتتحت الحكومة الايطالية في عام 1936 م مدرسة للبنات المسلمات في طرابلس، كما أُنشئت في العام نفسه مدرسة للممرضات المسلمات ،وبعد استقلال ليبيا في 1951ف ،ظهر بعض التشجيع والدعم لتعليم المرأة، وأفضى إلى تزايد أعداد الفتيات اللاتي بمدارس البنات وتم في عام 1952إصدار قانون التعليم رقم (5) الذي يؤكّد على أن حق التعليم إلزامياً لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً[8].

وقد اهتمت الحكومة بالتعليم الديني، وخصصت له ما يعرف بالكتاتيب، وتم إصدار مرسوم ملكي عام 1961ف ينص في المادة (1) على إنشاء جامعة دينية بالبيضاء لتخريج علماء ينشرون الثقافة الإسلامية واللغة العربية. ولم يقتصر اهتمام الحكومة على التعليم الديني فقط، إنما اهتمت بالتعليم العام في محاولة لتقليص أعداد الأميين في البلاد، وحدث تقدم ملحوظ في مجال التعليم، و حضوراً متزايداً للطلاب وكذلك الطالبات اللواتي كن محرومات من التعليم نظراً لانتشار بعض القيم التقليدية التي تعيق دخولهن المدارس.

ولم تقف الدولة مكتوفة الأيدي أمام تلك العوائق، إنما حثت أولياء الأمور على إرسال بناتهم إلى المدارس، وقدمت لهم الحوافز التي تشجعهم على ذلك، ونوعت فرص التعليم أمام الفتيات، وشجعتهن على الالتحاق بها.

وفي سنة 1969 صدر الإعلان الدستوري والذي نص في إحدى مواده على أن التعليم حق وواجب على الليبيين جميعاً، وهو إلزامي حتى نهاية المرحلة الإعدادية ، وتقوم الدولة بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية ويكون التعليم فيها بالمجان[9].

وقد شهد تعليم الإناث في تطوراً كبيراً في كافة المراحل الدراسية المختلفة ،كما ساعدت قواعد قبول الطلبة في الجامعة والتي اعتمدت على المساواة بين الجنسين_ إلى الارتفاع السريع في معدلات الإناث في التعليم الجامعي. ولاشك بأن الوضع التعليمي للمرأة يرتبط بالسياق الكلي للمجتمع ويعكس الموقف الاجتماعي والنسق القيمي تجاه المرأة، كما يعكس فرص مساهمة المرأة في التنمية المستدامة[10].

أولا- الأميـــــــة:

تعد الأمية مظهراً من مظاهر التخلف و أخطر المشاكل التي تواجه سبيل التقدم في اي مجتمع من المجتمعات ، ولاشك ان الخطورة على مستقبل الأجيال المستقبلية تزداد حينما تكون الأمية بين النساء.

وتعرف الأمية وفقاً لما ورد في تعداد السكان بأنها(كل من لا يعرف قراءة أو كتابة جملة بسيطة مع فهم معناها، وتشمل هذه الفئة الذين يعرفون كتابة أسمائِهم فقط أو قراءة الأرقام فقط ، ويشمل هذا التعريف جميع السكان الذين أعمارهم عشر سنوات فما فوق).

وتبين البيانات الإحصائية المتاحة في ليبيا خلال الفترة من 1973- 2015 ، بأن هناك جهد مبذول وتغير كبير في نسبة الأمية في المجتمع الليبي ولاسيما عند الإناث والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (1) يوضح توزيع عدد الإناث والأمية بين الإناث خلال السنوات 1973-2015.
(من 10 سنوات فما فوق)

السنوات	إجمالي الإناث	الإناث الأميون 10 سنوات فما فوق	نسبة الأمية %
1973	603591	438619	72.7
1984	1025219	483108	*47.1
1995	1602762	436188	27.2
2006	2071457	349933	**16.8
2015	1217730	3653	***%0.3

***الهيئة العامة للمعلومات ،النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1984،ص169**
****الهيئة العامة للمعلومات ،النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006،ص52**
*****علي الشريف، السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا ،ص81**

يبين الجدول (1) أن عدد الإناث في سنة 1973 كان 603591 وبلغت نسبة الأمية بينهن 72.7% ، وارتفع عدد الإناث إلى 1025219 في سنة 1984 إلا أن نسبة الأمية بين الإناث انخفضت إلى 47.1% ، أما في سنة 1995 فقد وصل عدد الإناث إلى 1602762 وكانت نسبة الأمية بين الإناث 27.2% ،ووصلت نسبة الأمية بين الإناث إلى 16.8% في سنة 2006 ، أما في سنة 2015 فقد بلغت نسبة الأمية بين الإناث 0.3% أي أن الأمية تكاد تكون اختفت في المجتمع الليبي (من 10 سنوات فما فوق)[11].

ويعود ذلك إلى السياسات التي انتهجتها الدولة للقضاء على الأمية من فتح فصول محو الأمية إلى انتشار المؤسسات التعليمية في كافة أرجاء البلاد وجعل الخدمات التعليمية في متاحة للجميع.

ثانياً-التعليم الأساسي:

جدول رقم (2) يبين أعداد الإناث في مرحلي التعليم الأساسي والمتوسط:

السنة	تعليم أساسي	تعليم متوسط	المجموع
1973	204150	5826	209976
1984	427570	51420	478990
1995	543638	172301	715939
2006	505034	220262	725296
2010	466352	101418	*567770

***الهيئة العامة للمعلومات،التعداد العام للسكان1973ص46 ،التعداد العام للسكان1984ص100 ،التعداد العام للسكان 1995ص113 ،التعداد العام للسكان2006 ص50،الكتاب الإحصائي 2010 ص24.**

تبين الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (2)، أن عدد الطلبة الدارسين في مرحلة التعليم الأساسي قد ارتفع من 356 ألف طالب وطالبة سنة 1973 إلى 1035.6 ألف طالب وطالبة سنة1984،حيث تطور بعدل نمو سنوي 7.4% وكانت نسبة الإناث 32.8 % سنة 1973 وبلغت نسبة الإناث بمرحلة التعليم الأساسي 46.5% في سنة 1984، وفي سنة 1995 بلغ عدد الطلبة بمرحلة التعليم الأساسي 1306.3 الف طالب وطالبة ،وتطور بمعدل نمو سنوي 3.4% ووصلت نسبة الإناث بمرحلة التعليم الأساسي إلى 49%[12].

وفي الفترة مابين 1995- 2006 شهد عدد الملتحقين بمراحل التعليم الاساسي انخفاضاً حيث كان1082347 طالباً وطالبة وسجل معدل نمو بالسالب بلغ 1.7% وكان هذا الانخفاض نتيجة للتباطؤ في معدلات النمو السكاني التي سجلت خلال الفترة 1984-2006 حيث انخفضت نسبة الاناث بمرحلة التعليم الاساسي إلى 48.7% مقارنة بنسبة 49% في سنة 1995 ،وبلغ عدد الطلبة 951636 طالب وطالبة سنة 2009-2010 وكانت نسبة الإناث 49%[13].

ثالثاً-التعليم المتوسط:

بلغ عدد الطلبة بمرحلة التعليم المتوسط 9549 طالباً وطالبة سنة 1973 ووصل في سنة 1984 إلى 76944 طالباً وطالبة بمعدل نمو سنوي بلغ 14.9% وارتفعت نسبة الإناث من 16.7% سنة 1973 إلى 40.1% سنة 1984.

أما في الفترة من 1984-1995 فقد بلغ معدل النمو السنوي 11.3% ووصل عدد الطلبة إلى 224092 طالباً وطالبة ، وارتفعت نسبة الإناث من 40.1% سنة 1984 إلى 47.1% سنة 1995.

وقد شهدت الفترة من 1995- 2006 ارتفاعاً في عدد الطلبة بمرحلة التعليم المتوسط حيث وصل عدد الطلبة 242274 طالباً وطالبة ، بمعدل نمو سنوي 4% وبلغت نسبة الإناث 56.5%.

وفي سنة 2010 شهد عدد الطلبة انخفاضاً ليصل 169993 طالباً وطالبة وسجل معدل نمو بالسالب بلغ 2.4% وكانت نسبة الاناث 59.6% سنة 2010.

الجدول (2) يوضح المسجلين من الإناث في مرحلة التعليم الأساسي والمتوسط 1973-2010

رابعاً-التعليم الجامعي:

الجدول (3) يبين عدد ونسب التحاق الإناث بالتعليم الجامعي 1973-2010

السنة	مجموع الطلبة	الإناث	%
1973	3672	410	11.2
1984	32770	11142	34.0
1995	134412	67874	50.5
2006 *	295509	188636	63.8
2010 **	336582	204775	60.8

***على الحوات، المرأة والتنمية والعمل في ليبيا بناء مجتمع جديد، طرابلس: الجامعة المغاربية،2006.ص 70**
****التعليم في ليبيا إحصائيات ومؤشرات ،2011.**

توضح البيانات الواردة بالجدول (3) أن عدد الطلبة في الفترة من 1973- 1984 ارتفع من 3672 طالبا وطالبة سنة 1973 إلى 32770 سنة 1984 بمعدل نمو سنوي 15.7 % وارتفعت نسبة الإناث بمرحلة التعليم الجامعي من 11.4 % سنة 1973 إلى 34% سنة1984.

وفي سنة 1995 بلغ عدد الطلبة بمرحلة التعليم الجامعي 134412 طالباً وطالبة ، وكان معدل النمو السنوي 15.2 % وبلغت نسبة الإناث 50.5 % سنة 1995.

أما في سنة 2006 فقد وصل عدد الطلبة بمرحلة التعليم الجامعي إلى 295509 طالباً وطالبة، وكانت نسبة الإناث63.8 % أي أن نسبة الإناث بمرحلة التعليم الجامعي أعلى من الذكور.

وفي سنة 2010 صل عدد الطلبة بمرحلة التعليم الجامعي إلى 336582 طالباً وطالبة وبلغت نسبة الإناث 60.8%.

أشارت البيانات الواردة في الجدول (3) إلى أن هناك تكافؤ في الفرص بين الذكور والإناث في الالتحاق بمراحل التعليم الجامعي ، فقد شهدت نسب التحاق الإناث بالتعليم الجامعي تغيراً كبيراً لصالح الإناث في الفترة1973-2010 حيث كانت نسبة الإناث بمرحلة التعليم الجامعي 11.4% من المجموع الكلي للطلبة سنة 1973 وبلغت 60.8% في سنة 2010 من المجموع الكلي للطلبة.

مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي:

يعتبر التوظيف من أهم أولويات أية دولة، باعتباره قيمة حضارية وإنسانية، وآلية مهمة لمساهمة المواطن في العملية التنموية، ومقاومة شتى لمظاهر الإقصاء والتهميش، ويمثل عمل المرأة أحد المؤشرات التي تدل على مدى مساهمتها في التنمية، كما يعتبر العمل من المجالات التي تؤثر في تغيير وضع المرأة في الأسرة والمجتمع، فقد عرفت المجتمعات نظام تقسيم العمل أو الأدوار حسب الجنس، فهناك أعمال مخصصة للذكور وأخرى مخصصة للإناث، ويتم التطبيع الاجتماعي على أداء الأدوار لكل من الجنسين من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ووفقاً للنظم الاقتصادية والأنماط الثقافية السائدة.

ولعله من نافلة القول أن نذكر بأن المرأة الليبية كانت تحتل مرتبة أقل من الرجل رغم دورها الأساسي في الحياة، إذ أنيط بها القيام بالواجبات المنزلية، كالطهي والغسيل والنسيج، ومساعدة الزوج في أعمال الرعي والزراعة، كما كانت تساهم في حركة الجهاد حيث تنقل الأسلحة لصفوف المجاهدين وتضمد جراحهم وكانت قليلاً ما تخرج من بيتها، إلا للعمل في المزرعة أو للذهاب إلى فرح أو مأتم ما، فهي تمثل شرف العائلة، ولذلك لابد من إحاطتها بالرقابة الشديدة.

أما بعد اكتشاف النفط منتصف القرن الماضي، فقد توفرت فوائض ملائمة للإنفاق على النشاط الاقتصادي ،ما أدى إلى تغيير نمط مساهمة المرأة في العملية الاقتصادية من العمل في البيت أو المزرعة إلى المؤسسات المختلفة ، و ساهمت المرأة في مجالات عمل ضيقة كالتدريس والتمريض، حيث إنها لم تواكب ظروف العصر كبقية نساء الدول المتقدمة إنما كانت تتحرك نحو الأمام بخطوات بطيئة، كما أصبح للمرأة الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات في الأسرة، وفي الإنفاق وترتيب الميزانية، بعد أن خرجت للعمل ووصلت إلى مستويات تعليمية رفيعة.

وقد تأثر خروج المرأة الليبية للعمل بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية أهمها عمليات التحديث التي شهدها المجتمع إلى تراجع سلطة التقاليد التي كانت تحد من خروج المرأة للعمل ،وأصبح أفراد يتقبلون عمل المرأة في بعض المجالات، وحصولها على الحق في

التعليم والذي فتح أمامها مجالات عديدة للعمل، وتزايدت بذلك نسب مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

وقد صادقت ليبيا على أغلب المواثيق الدولية التي أكدت على حق التعليم للمرأة أسوة بالرجل، ولا يجوز لأحد حرمانها من هذا الحق ،كما أكد ميثاق الأمم المتحدة في العام 1954 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لعام 1966على هذا الحق، وكذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في العالم(14).

أما أغلب القوانين التي صدرت في مجال العمل، وممارسة النشاط الاقتصادي فقد خاطبت الفرد كان رجلاً أم امرأة، وساوت بين الجنسين في الأجور، وفي الحصول على القروض، والتمتع بالإجازات والتمتع بقانون التقاعد، ولعل أبرزها القانون رقم 58 للعام 1970بشأن العمل، حيث ساوى بين الرجل والمرأة في الأجر والإجازات والمكافآت، وكذلك أكد على مراعاة طبيعة المرأة البيولوجية ، كما ألزم هذا القانون جهات العمل بتوفير كافة التسهيلات للأم العاملة، سواء من حيث فترات الرضاعة أو توفير حضانة بمقر العمل(15)، كما تمتعت المرأة بحماية ضمانيه وفقاً لما نص عليه قانون رقم 13 لعام 1980ف، والذي يخص الضمان الاجتماعي، حيث شملت هذه الحماية حالات الشيخوخة، والمرض والعجز وإصابة العمل ومرض المهنة وانقطاع سبل العيش عن المرأة بسبب الحمل والولادة(16).

ولم تغفل تلك القوانين الفوارق الطبيعية بين الرجل والمرأة، فقد ركز قانون العمل مثلاً على خصوصية دور المرأة العاملة، حيث منع بنصوص صريحة تشغيل المرأة في أعمال السخرة، والأعمال التي تتسم بالقسوة والقوة(17)، كما أكد قانون الأحوال الشخصية رقم 10، لسنة 1984ف أن للمرأة ذمة مالية مستقلة عن الزوج، فلها أن تتصرف في أموالها الخاصة كيفما تشاء(18).

وقد أدت التحولات التي شهدها المجتمع الليبي إلى إحداث تغير في نسب مساهمة المرأة في النشاط الاقتصاد وتنوع أنماط تلك المساهمة، حيث عملت الحكومة على تشجيع النساء على للانضمام إلى القوى العاملة وممارسة ما لهن من حقوق اقتصادية، إذ تمكن بعضهن وبالأخص "نساء النخبة"، من اقتحام ميادين كان يهيمن عليها الرجال كالقانون

والطب والأعمال التجارية، فقد نما عدد الطالبات الجامعيات إلاّ أن تمثيلهن، مازال ناقصاً في سوق العمل[19].

ولعل المتأمل في نتائج تعدادات السكان، وإحصاءات القوى العاملة يلاحظ بجلاء حدوث تطور كبير في نسب مساهمة المرأة في سوق العمل ،ويبين الجدول التالي أبرز ملامح هذا التطور.

الجدول (4) مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي للسنوات من 1973الى 2010

السنة	مجموع العاملين	الاناث	%
1973	415560	28718	6.9
1984	165304	18631	11.2
1995	1100956	205769	15.6
2006	1635783	518171	29.5
2010	35579	10936	30.7

التعدادات العامة للسكان للسنوات (-1973 -1984- 1995 -2006) ،الكتاب الإحصائي 2010

وبالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول رقم(4)، يتبين بجلاء أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي قد ارتفعت من 6.9 % في سنة 1973 إلى 11.2% سنة 1984 ، وبلغت 15.6% سنة 1995. أما في سنة 2006 فقد وصلت إلى 29%و إلى 30.7% سنة 2010. ولاشك بأن الأزمة الاقتصادية التي مرت بها ليبيا في ثمانينات القرن الماضي قد أدت إلى إشراك المرأة في الحياة الاقتصادية بشكل ملحوظ ، حيث تزايد إقبال الأسر على تعليم بناتهم للحصول على وظائف تسهم بها في زيادة دخل الأسرة والمساهمة في ميزانيتها.

وعلى الرغم من تنامي نسب تلك المساهمة في النشاط الاقتصادي، إلا أن معظم القوى البشرية العاملة من الإناث تركزت في أربع قطاعات رئيسية فقط وهي: الإدارة العامة ، والتعليم ، والصحة والضمان الاجتماعي والزراعة ، ما يعني أن ثقافة المسؤولين في ليبيا سواء في وزارة العمل أو التعليم أو غيرها تقضى بتشجيع توظيف النساء في قطاعات معينة دون سواها، ما أدى إلى وجود كادر وظيفي فائض من العنصر النسائي في تلك القطاعات.

أما عن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل في ليبيا بعد 2011ف ، فلا تزال متواضعة كما كانت عليه ، ويرجع ذلك في جانب منه إلى عدم وجود إستراتيجية أو

توجه عام لتحسين وضع المرأة في الاقتصاد إضافة إلى تأثير الانقسامات السياسية والظروف الأمنية في سوق العمل الليبي، وغياب الضمانات القانونية لعمل المرأة في القطاعات الخاصة.

العوائق التي تحد من مساهمة المرأة في التنمية المستدامة في ليبيا:

تواجه المرأة الليبية جملة من التحديات التي تعرقل انطلاق دورها المساند والمكمل لدور الرجل في مجالات الحياة، وتعمل على تقليص دورها في العملية التنموية وتكمن أبرز تلك العوائق في الآتي:

العوائق الاجتماعية:

وتتمثل في التحديات المتعلقة بالثقافة السائدة والموروث الاجتماعي للمرأة ، فالثقافة المجتمعية القائمة على العادات والتقاليد تلقي بتأثيراتها القوية على التأويلات الدينية وتمثل أهم قيد يواجه تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، إضافة إلى ضعف وعي المجتمع ونظرته الضيقة لدور المرأة الليبية في البيت وفي بعض الأعمال الفنية، وغياب الاستراتيجيات الفعالة للنهوض بالمرأة الليبية على الرغم من الإعلان عن الكثير منها. وعند الحديث على المعوقات الاجتماعية يجب علينا الاشارة الى المعوقات التى تخلقها المرأة بنفسها أو تتقبلها بناء على الضغط المجتمعي والتنشئة المجتمعية، والتى تتمثل في المنظومة الاجتماعية والعادات السائدة وهى احد العراقيل الاساسية التى تؤثر سلبا على اسهام المرأة في التقدم وبناء المجتمع وتحقيق تنمية مستدامة فعليا[20].

العوائق الاقتصادية:

في بعض الأحيان يقوم المجتمع بفرض مجالات عمل معينة على المرأة كالتدريس والتمريض وغيرها ، بحجة أنها مناسبة لطبيعة تكوين المرأة مايحد من حريتها في اختيار نوع المهنة التي ترغبها ، كما تفتقر أغلب أماكن العمل إلى وجود حضانات للعناية بأطفال النساء العاملات ، ما يجعل العديد منهن تواجه صعوبة التوفيق بين العمل والمسؤوليات المنزلية.كما يعد التمييز في الأجور بين الجنسين في القطاع الخاص تحديداً ،عقبة أمام المرأة في قيامها بدورها في المجتمع.

العوائق السياسية والأمنية:

تتمثل في عدم الاستقرار السياسي في ليبيا وحدوث النزاعات المسلحة بين الحين والآخر، ما تسبب في نزوح العديد من الأسر إلى مناطق أخرى بحثاً عن الأمان، وتوقف الدراسة في بعض المؤسسات التعليمية لفترة ، كما أدت الأوضاع الأمنية المتردية إلى انتشار السلاح وتنوع الظواهر الإجرامية ،والى ظهور أنواع من العنف ضد المرأة نجم عنها عزوف الإناث عن العمل بسبب مخاوفهن من المشاكل التي قد تنجم عن التنقل إلى أماكن بعيدة ، ولتفادي تعريض أنفسهن للخطر.

العوائـــــق الذاتيـــــة:

– ترتبط معوقات المساهمة الفعالة للمرأة في عملية التنمية في غالب الأحيان بالعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية إلا أن هناك معوقات أخرى ذاتية تتمثل في الخوف من الفشل ومن تولي المسؤولية ،ونظرتها لذاتها وتصوراتها حول قدراتها وأدوارها، ولاشك إن تلك المسائل تولدت عن الموروثات الاجتماعية والثقافية إلي رسمت في ذهن المرأة أن البيت هو المكان الأمثل لها، وهذا يحول دون أن تستفيد المرأة من الفرص التي أتيحت أمامها للمشاركة في بناء المجتمع وتنميته ،ومن القوانين التي منحتها مساحات من الحرية كي تقوم بأدوارها غير التقليدية.

توصيات الدراسة:

إن تفعيل ودعم إسهام المرأة الليبية في التنمية المستدامة يتطلب جملة من الآليات والحلول نذكر أبرزها:

- العمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة ،والمفاهيم الخاطئة والراسخة في أذهان الكثير من أبناء المجتمع عن دورها في المجتمع ،ذلك إن تحرير المرأة من كل القيود الاجتماعية والثقافية والقانونية يمكنها من إثبات وجودها كجزء من المجتمع ، ويبرز دورها في دفع عجلة التنمية.

- تطوير المناهج الإعلامية والثقافية بشكل يسهم في التوعية بأدوار المرأة في الحياة الاجتماعية والعملية وفي تنمية مجتمعها.

- العمل على إنهاء حالة الانقسام السياسي وبناء نظام سياسي شرعي وقوي ، وتوحيد مؤسسات الدولة والسعي لإرساء الأمن وتفعيل المؤسسات الأمنية التي تحمي كافة أفراد المجتمع، ومكافحة الظواهر السلبية التي تهدد أمن وأمان المواطن.
- القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة وتفعيل القوانين التي توفر لها الحماية.
- سن وتعزيز القوانين والتشريعات الممكنة للمرأة والداعمة لحقوقها في اتخاذ القرار والمشاركة السياسية والمدنية في النشاطات المختلفة، وتوفير الإرشاد القانوني بحقوقها التي كفلها لها القانون الليبي، وردع أي محاولة للتعدي عليها.
- رفع المستوى المعلوماتي والثقافي للمرأة وتنويع وزيادة فرص العمل أمامها.
- العمل على توعية المرأة بحقوقها وواجباتها في المجتمع ، وبأنها مساوية للرجل في المشاركة الفعالة في كافة مناحي الحياة ، وتعزيز وعيها بدورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وغرس القيم الايجابية عن ذلك الدور.
- توعية المجتمع وتغيير الثقافة السلبية تجاه المرأة ، ونشر ثقافة المساواة بين الجنسين، واعتماد برامج وأنشطة توعوية على مستوى المدن تتركز حول آليات دمج النساء في المشروعات التنموية المحلية وتغيير نظرة المجتمع بالنسبة لأهمية تعليمها وعملها أسوة بالرجل.
- دمج قضايا النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ضمن الاستراتيجيات الوطنية.
- تحفيز النساء للمشاركة في المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني النسائية والبرامج والأنشطة التي تبرز دورهن ومكانتهن في المجتمع والاستفادة من تجارب الدول الأخرى لتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ومدربة ومؤهلة للنهوض بالمرأة الليبية لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة.
- زيادة فرص العمل أمام المرأة وإقامة الدورات التدريبية لرفع الكفاءة المهنية للمرأة ،ودعمها أثناء قيامها بأعمالها، وتوفير دور الحضانة لأطفال النساء العاملات كي يتسنى لهن العمل في ظروف مناسبة.

الخلاصــة:

- استعرضت هذه الورقة دور المرأة في عملية التنمية المستدامة في ليبيا، وذلك بتسليط الضوء على واقع تعليم المرأة في ليبيا، والانجازات التي حققتها في هذا المضمار ،وعلى تطور أداءها في سوق العمل الليبي، مروراً بأهم التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدت ولازالت تحد من مساهمة المرأة في تحقيق التنمية المستدامة بالمشاركة مع الرجل ،كما خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات والتي ركزت فيها على أهم آليات دعم وتفعيل ذلك الإسهام.

- وخلصت الدراسة إلى أن المرأة الليبية قد حققت العديد من الإنجازات لاسيما في العمل والتعليم، إلا أن هناك جملة من المعيقات كالموروثات الثقافية والسلطة الذكورية وعدم الاستقرار السياسي وتردي الظروف الأمنية، وصعوبات اقتصادية وأخرى ذاتية تتعلق بخوف المرأة من الفشل وغيرها، أبعدت المرأة نوعاً ما على أن تكون بجانب الرجل في تنمية المجتمع الليبي وتحقيق الاستدامة للموارد، والرفاه للمواطنين، بل وأصبح التعامل مع تلك المعيقات شرطاً أساسيا لتفعيل الأداء التنموي عموماً.

الهــوامـش:

1- مسلم الحراصي، دور الحركة الكشفية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المؤتمر الكشفي العربي 29، الوثيقة رقم (8)، شرم الشيخ، 2019م، ص 76.

2-جميل هلال وآخرون، التنمية البشرية في فلسطين، مساهمات أولية في النقاش الدائر حول المفهوم والقياس، جامعة بيرزيت، 1998ف، ص29.

3- علي ليله، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، الجيزة :الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2002 ف، ص88.

4- عبد القادر حسن، ثقافة التنمية المستدامة بالمؤسسات التعليمية القاهرة : دار الفكر العربي، 2004 ف، ص28.

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 1994ف بعنوان الأبعاد الجديدة للأمن البشري،ص17-18.

6 – عثمان غنيم، ماجدة أبوزنط، التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان: دار الصفاء،2005ف، ص 28-30.

7- عبد العزيز زواوه، مصطفى الشنواني، صور من تطور المجتمع الليبي، بنغازي: دار ليبيا للنشر والتوزيع، 1967ف، ص99.

8- عثمان غنم، ماجدة أبوزنط، مرجع سبق ذكره ، ص 28-30.

-

9- أليسون بارجتر، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المواطنة والعدالة، إعداد: ثمينة نذير، القاهرة: مؤسسة ميد فاونديشن،2005 ص1.

10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية 2006، ص16.

11- الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، التعداد العام للسكان 1995، ص 21.

12- الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، التعداد العام للسكان 1995، ص 22.

13- الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، الكتاب الإحصائي، 2010.

14- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأةhttp://www1.umn.edu/humanrts/arab/b022.html.

15- الموسوعة القانونية: المرأة في التشريعات الليبية، طرابلس: شؤون المرأة بأمانة مؤتمر الشعب العام،1993،ص 14.

16- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية المرأة في المجتمع العربي الليبي ملخص دراسة،ص19.

17- الموسوعة القانونية، المرأة في التشريعات الليبية، شؤون المرأة بأمانة مؤتمر الشعب العام، أمانة مؤتمر الشعب العام، 1994ف،ص11.

18- فايزة الباشا، الحقوق الاجتماعية للمرأة في التشريع الليبي، التعليم، الأحوال الشخصية، حلقة نقاش المرأة والتنمية في الجماهيرية العظمى في ضوء التشريعات السارية، طرابلس 27 مارس 2002ف، ص7.

19- أليسون بارجتر، مرجع سبق ذكره ، ص10.

20- هالة بوقعيقيص ومحمد تنتوش، المرأة في سوق العمل الليبي: واقع وتحديات، مؤسسة فريدريش ايبرت،اكتوبر 2017،ص 24.

المراجع:

1. الموسوعة القانونية: المرأة في التشريعات الليبية، طرابلس: شؤون المرأة بأمانة مؤتمر الشعب العام،1993،
2. الهيئة الوطنية للمعلومات ، الكتيب الإحصائي 2010.
3. الهيئة الوطنية للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان1973.
4. الهيئة الوطنية للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان1984.
5. الهيئة الوطنية للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995.
6. الهيئة الوطنية للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان2006.
7. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b022.html

8. أليسون بارجتر، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المواطنة والعدالة، إعداد: ثمينة نذير،القاهرة: مؤسسة ميد فاونديشن،2005.

9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية 2006.

10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 1994ف بعنوان الأبعاد الجديدة للأمن البشري.

11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، المرأة في المجتمع العربي الليبي، ملخص دراسة.

12. جميل هلال وآخرون، التنمية البشرية في فلسطين، مساهمات أولية في النقاش الدائر حول المفهوم والقياس، جامعة بيرزيت، 1998ف.

13. رأفت غنيمي الشيخ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، (د.ت): دار التنمية للطباعة والنشر، 1972ف.

14. عبد العزيز زواوه، مصطفى الشنواني، صور من تطور المجتمع الليبي، بنغازي: دار ليبيا للنشر والتوزيع، 1967ف.

15. عبد القادر حسن، ثقافة التنمية المستدامة بالمؤسسات التعليمية القاهرة: دار الفكر العربي، 2004 ف.

16. عثمان غنيم، ماجدة أبوزنط، التنمية المستديمة، فلسفتها و أساليب تخطيطها وأدوات قياسها ،عمان: دار الصفاء ،2005ف.

17. على الحوات، المرأة والتنمية والعمل في ليبيا بناء مجتمع جديد، طرابلس: الجامعة المغاربية،2006 ف.

18. علي الشريف،السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا ،طرابلس: الجامعة المفتوحة ،ط2، 2018 ف.

19. علي ليله، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، الجيزة:الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2002 ف.

20. فايزة الباشا، الحقوق الاجتماعية للمرأة في التشريع الليبي، التعليم، الأحوال الشخصية، حلقة نقاش المرأة والتنمية في الجماهيرية العظمى في ضوء التشريعات السارية، طرابلس 27 مارس 2002ف،

21. مسلم الحراصي، دور الحركة الكشفية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المؤتمر الكشفي العربي 29، الوثيقة رقم (8)، شرم الشيخ، 2019م.

22. هالة بوقعيقيص ومحمد تنتوش،المرأة في سوق العمل الليبي:واقع وتحديات،مؤسسة فريدريش ايبرت،اكتوبر2017.